ومن السبعة ثلثة فاضرب واحدا في ثلثة يكون ثلثة فالمجموع ستة وستون
فاذا اردت ضرب الاحاد في العشرات كضرب خمسة في سبعين فخذ من سبعين
سبعة وضرب خمسة في سبعة يكون خمسة وخمسين واذا اردت ضرب الاحاد
في الاحاد والعشرات في العشرات كاثنى عشر في ثلثة عشر مثلا فاضرب العقد
في العقد ثم العقد في الاحاد ثم الاحاد في الاحاد واذا اردت
ضرب العقود في العقود فالقاعدة ان ترد العقود الى الاحاد في الباحاد وياخذ
كل واحد مائة او الفا او عشرة او مائة الف او الف الف كما مر في الفرائض
واحسن طريق الاختصار النسبة فاذا اردت ان تضرب ثمانين في خمسة وعشرين
تنسبها الى المائة وهو ربعها فياخذ ربع الثمانين وهو عشرون فياخذ واحد
منها فيكون الفين واذا اردت ضرب مائة وخمسة وعشرين في اربعة وثمانين
فانسب الاول الى العقد الذي يليه وهو الالف فيكون عشر الالف فياخذ ثم الاربعة
وثمانين يكون عشرة ونصفا فياخذ كل واحد الفا فيكون عشرة الاف وخمسمائة

كتاب الوصية وهي واجبة على من عنده ودائع في ذمته حق الله تعالى
كالزكوة والحج وللادمي وكل يعلم من يثبت بقوله مسحبة بالتصدق وليس له مال
وورثته اغنياء ويقدم الاقارب الذين لا يرثون ويقدم منهم المحارم بالنسب
ثم بالرضاع ثم بالمصاهرة ثم بالولاء ثم بالجوار ولما اركان **الاول** الموصي والموصى له وشروط
الاول التكليف فلا يصح من المجنون والمبرسم والمعتوه الذي لا يعقل
ومن الصبي المميز وغيره كالتدبير ويصح من المحجور بالسفه **الثاني** الحرية فلا
يصح من العبد ولو كوتب ومات عتيقا ويصح من المكاتب فيما يصح من المسلم **الثالث**
الاهتداء فلا يصح من المكره كسائر التصرفات **الركن الثاني** الموصى له وله شروط

الاول ان يكون موجودا فلا يصح لحمل سيحدث ويصح لمن سيحدث **الثاني**
ان يكون معينا فلو قال اوصيت بثلث لاحد هذين الرجلين بطلت ولو قال
اوصيت باحد هذين العبدين او اعطوه احد هذين الرجلين صحت كما
لو قال اوصيت بعتق احد هذين العبدين الرجلين **الثالث** ان يتصور له
الملك فلا يصح للميت علم موته ام لم يعلم ولو اوصى لدابة غيره مطلقا او
بقصد تملكها بطلت وبقصد الصرف في علفها صحت ويحتاج الى القبول ويتعين
صرفه في علفها ويصرف الموصى ثم القاضي ثم ماذون ان كان مالكه
ولو اوصى لمسجد وفسر الصرف في عمارته او مصلحته صحت وكذا ان اطلق
ويترك على العمارة والمصلحة ولو قال اردت تمليكه صحت ويصير ملكا له
بالقبول ويصح بالذمي والحربي والمرتد والحمل بشرطين احدهما ان يكون موجودا
وقت الوصية وان ينفصل لاقل من ستة اشهر من الاستغراق دون اربع سنين
من غيرها الثاني ان ينفصل حيا والا فلا شئ له ويقبل الولي بعد خروجه
حيا ولو ولدت ذكرا وانثى نصف ولو اوصى لعبد اجنبي فان صحت عين قبل موت
الموصى وقبل قبول وان عين وقبل فهي لسيده ولو اوصى لعبد نفسه وقال اوصيت
له بثلث ما املك مقرر قيمته وغرمها او بثلث ما املك او بثلث ما املك او بثلث اموالي
ولم ينفق على رقبته نفذت الوصية في ثلث رقبته وبقي باقيه لوارثه وثلث اموال الوصية
لمن بعضه رقيق لوارثه ولا مهايأة بينهما ولو اوصى لمن بعضه رقيق لوارثه فان لم يكن بينهما
مهايأة فوصية لوارثه وان كان فان مات الموصى في نوبة العبد فوصية له وفي نوبة
الوارث فوصية له ولو اوصى لعبده ثم قال اعطوه من مالي كذا فان مات وهو
عليه فهو وصية لوارثه وان مات وقد باعه فللمشتري وان مات وقد اعتقه

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)